

محاضرات في

الموارد الاقتصادية

مدخل بيئي تدموي

دكتور

عصام السيد خطاب

مدرس الاقتصاد بالمعهد التكنولوجي العالي
العاشر من رمضان

الجزء الأول

الطبعة الأولى
2006

جميع حقوق الطبع محفوظة، وغير مسموح بطبع أى جزء من أجزاء هذا الكتاب، أو تخزينه فى أى نظام تخزين المعلومات واسترجاعها، أو نقله على أية هيئة أو بأية وسيلة سواء كانت الكترونية أو شرائط ممغنطة أو ميكانيكية، أو استتساخاً، أو تسجيلاً، أو غيرها إلا بإذن كتابى من صاحب حق الطبع.

الطبعة الأولى 2006.

فصل تمهيدى المشكلة الاقتصادية

المشكلة الاقتصادية

تمثل المشكلة الاقتصادية **Economic Problem** أول معضلة بدأت مع وجود الانسان على سطح الكرة الارضية وهى مشكلة لا تنتهى، ويحاول الانسان حلها بطرق عديدة إلا أن عناصر هذه المشكلة دائما ماتحول بين الانسان وحل هذه المشكلة، حيث يتميز الانسان باحتياجاته الكثيرة جداً، والمتعددة والمتجددة، وفى نفس الوقت تندر الموارد الاقتصادية المتاحة اللازمة لانتاج السلع لمواجهة هذه الاحتياجات، لذلك فإننا سوف نحاول فهم عناصر المشكلة الاقتصادية، ثم ندرس ونقرر أى الحاجات الانسانية نشبعها أولاً وأى الحاجات سوف نؤجل اشباعها، تبعاً لما يمكن انتاجه من السلع **goods** والخدمات **services** والذى يتوقف على مدى توافر عناصر الانتاج المختلفة، وتتلخص أركان المشكلة الاقتصادية فى العنصرين الآتيين:

(أ) الحاجات الانسانية متعددة ومتجددة ومتزايدة

ويقصد بالحاجة الانسانية Human need ، الرغبة فى امتلاك شئ ما يحقق النفع للفرد واشباع حاجة لديه، فالانسان يحتاج الى كثير من السلع المادية الملموسة اللازمة لاشباع حاجاته. حيث تنقسم السلع التى يحتاجها الانسان الى سلع أساسية necessities مثل الطعام والملبس والمأوى، والجدير بالذكر أن كل السلع الاستهلاكية المعروفة تقريباً تدرج تحت هذا البند، كذلك يحتاج الانسان الى بعض السلع الكمالية luxuries مثل السيارة، والكمبيوتر، والموبيل وخلافه، والتى تُشبع له حاجات انسانية ثانوية مثل الحاجة الى الانتقال والحاجة الى المعرفة والحاجة الى الاتصال، كما أن هناك سلع كثيرة أخرى لم نذكرها تشبع حاجات كثيرة أخرى لم نذكرها أيضاً، بل هناك حاجات لم يتم اكتشافها بعد قد يتم التعرف عليها فى المستقبل عند ظهور ابتكارات واختراعات جديدة، حيث تتحول الابتكارات والمخترعات فيما بعد الى سلع تخلق الحاجة الانسانية لها.

وتتميز الرغبات الانسانية بكثرتها وعدم محدوديتها فهى كثيرة جداً وكلما استطاع الانسان اشباع جزء منها ظهرت له رغبات وحاجات أخرى يريد أن يشبعها، ومما سبق يتضح لنا أن الحاجات الانسانية تتجدد تبعاً لتطور الحياة، حيث تظهر المخترعات ولايستطيع الانسان الحصول عليها فى بداية الأمر

ثم سرعان ماتتحول الى سلع ربما كمالية فى بداية ظهورها ولكن سرعان ماتصبح أساسية لدى كثير من المجتمعات.

وبالرغم من تعدد حاجات الانسان وتجدها فانه يحاول دائما اشباع رغباته عن طريق انتاج السلع التى تحدث له هذا الاشباع، وليس أمامه سوى استغلال الموارد الاقتصادية المتاحة أمامه لينتج السلع والخدمات التى تسد الحاجة لديه فيبدأ بانتاج السلع الأساسية أولاً ثم ينتج السلع الكمالية أو الثانوية بعد ذلك، حتى فى ظل توفر النوعين من السلع فان المستهلك يحاول الحصول على مجموعة السلع الضرورية أولاً، ثم يبدأ فى إقتناء السلع الكمالية وذلك تبعا لحجم الدخل المتاح لديه.

مما سبق يتضح تعدد الحاجات الانسانية وعدم محدوديتها وتجدها مما يجعل الانسان لا يستطيع انتاج كل ما يحتاج اليه لسد احتياجاته واشباع رغباته، وليس أمامه سوى استغلال الموارد الطبيعية التى تحيط به فى بيئته الطبيعية فى انتاج سلع تشبع بعض هذه الاحتياجات على ان يتم استغلال الموارد بأقصى كفاءة ممكنة.

(ب) محدودية الموارد الاقتصادية

يقصد بالموارد الاقتصادية Economic Resources، الموارد الطبيعية وغير الطبيعية المتاحة فى البيئة المحيطة، والتى على الانسان ان يحسن استغلالها لانتاج اكبر قدر ممكن

من السلع والخدمات التي تشبع حاجاته ورغباته الانسانية وتساعد على أن يعيش حياة كريمة ذات قدر من الرفاهية ان أمكن . وتتصف هذه الموارد بندرتها النسبية، حيث تتوفر في الطبيعة في بعض الاماكن ولا تتوفر في الاماكن الأخرى، وقد تتوفر في زمن وتتضب في زمن آخر أو تختفى.

ولا تُعد الموارد الطبيعية الموجودة بوفرة مثل الهواء وضوء الشمس مورداً اقتصادياً نظراً لتوفرها بشكل كبير وعدم تحكم أحد في حجبها عن الناس، ولا يوجد لها سعر تباع به أو تُشترى. أما الموارد الأخرى فهي نادرة نسبياً، ويمكن أن تستخدم هي بذاتها في اشباع الحاجات الانسانية، أو تحويلها لانتاج سلع تُشبع الرغبات الانسانية.

والجدير بالذكر أن الموارد لا تعتبر اقتصادية الا اذا استطاع الانسان الاستفادة منها واستغلالها بطريقة مباشرة أو بتحويلها الى سلعة معينة ينتفع باستهلاكها، وفي حالة وجود مورد لا يستطيع الانسان استغلاله فإنه لا يعتبر اقتصادياً. أما اذا ماتمكن الانسان من ابتكار طريقة أو تقنية ما يستطيع بها تحويل المورد غير الاقتصادي الى سلع يمكن الاستفادة منها فان هذا المورد يصبح مورداً اقتصادياً.

وصفة الندرة النسبية هنا معناها ندرة المورد الاقتصادي في مكان معين وتوافره في مكان آخر، كما يكون نادراً نسبياً

أيضا لأن المتوفر منه لايفى بانتاج مايكفى من سلع لاشباع الحاجات الانسانية.

والجدير بالذكر أن الموارد الاقتصادية رغم كل مايحدث من تطورات فى مجال المعرفة الانسانية وابتكار الآلات الحديثة والاختراعات المتعددة فى التقنيات الحديثة تظل محدودة ونادرة بالنسبة الى تعدد الحاجات الانسانية وتجدها.

مما تقدم يتضح لنا أن عناصر المشكلة الاقتصادية تقتصر على وجود موارد اقتصادية محدودة ونادرة نسبياً وفى نفس الوقت الحاجات الانسانية غير محدودة وتتجدد باستمرار. وهذا الوضع يخلق مشكلة أخرى تسمى مشكلة الاختيار.

(2) مشكلة الاختيار

تعتبر مشكلة الاختيار Choice Problem امتداد للمشكلة الاقتصادية، لأنه بعد التأكد من أن الموارد الاقتصادية محدودة ونادرة نسبياً، وأن الحاجات الانسانية تتطلب الكثير جداً من السلع والخدمات لاشباعها، فلا بد من الاختيار بين السلع والخدمات التى يرغب المجتمع فى انتاجها لاشباع احتياجاته حسب المتوفر من الموارد الاقتصادية الموجودة لديه، وفى سبيل الخروج من هذه المشكلة فان كل مجتمع انسانى سوف يقوم بالاجابة على ثلاثة أسئلة شهيرة تفى باستخدام أمثل لكل ما هو متاح لهذا المجتمع من

موارد اقتصادية للحصول على أكبر قدر ممكن من السلع التي يحتاجها هذا المجتمع وهذه الأسئلة كما يلي:

(١) ماذا ننتج؟ وبأي كمية؟

(٢) كيف ننتج؟

(٣) لمن ننتج؟

وتختلف الإجابة على الأسئلة الثلاثة السابقة من نظام اقتصادي إلى نظام اقتصادي آخر، كما تمثل الإجابة محاولة للمجتمع لحل معضلة ندرة الموارد وتعدد الحاجات الانسانية.

(أ) السؤال الأول: ماذا ننتج؟ وبأي كمية؟

يعنى وضع كل السلع والخدمات التي يحتاجها الانسان في قائمة طويلة أمامه على أن يتم ترتيبها تبعاً لمقدار أهميتها وضرورتها للمجتمع، بما يمثل سلم أولويات للسلع والخدمات حتى يقوم المجتمع باختيار جزء من هذه السلع تبعاً لأهميتها لكي يبدأ في انتاجها ويأتى اختيار هذه السلع وكمياتها تبعاً لحجم الموارد الاقتصادية المتوفرة لديه، لأن المجتمع لن يتمكن من انتاج كل ما يحتاجه من سلع في ظل ندرة الموارد، لذا لزم عليه ان يؤجل انتاج السلع الأخرى، أو الحصول عليها لوقت آخر. والجدير بالذكر أن تحديد المجتمع للكمية بالنسبة للسلع التي سوف ينتجها يتوقف على شدة الاحتياج لهذه السلع ومقدار حجم الطلب عليها. وقد يساعدنا على فهم

طبيعة الاجابة على السؤال ماذا ننتج؟ وبأى كمية؟ أن كل مجتمع يقرر الاجابة على هذا السؤال من خلال امكانات الانتاج لديه، ولتبسيط الصورة فاننا سوف نفترض أن كل مجتمع لديه منحى امكانات للانتاج حيث يوضح هذا المنحنى كافة مايملك المجتمع موارد اقتصادية، وامكانات انتاجه (كمية السلع المنتجة) باستخدام هذه الموارد. وتقوم فكرة منحى امكانات الانتاج للمجتمع على عدة فروض نظرية منها:

1. ان الموارد الاقتصادية التى يملكها المجتمع (العمل، والأرض ورأس المال) هى موارد محدودة، كما يمكن استخدام هذه الموارد فى أكثر من استخدام.
 2. ثبات المعرفة الفنية والتكنولوجية فى الأجل القصير.
 3. يحتاج المجتمع الى انتاج مجموعتين فقط من السلع الزراعية والصناعية.
 4. أن المجتمع فى سبيل انتاج أقصى مايمكنه من سلع سوف يقوم بتوظيف كافة موارده فى العملية الانتاجية.
- وسوف نوضح كيف يقوم المجتمع بالاختيارات الممكنة المختلفة باستخدام مثال رقمى فى ظل الفروض أعلاه:

جدول رقم (1)

امكانات الانتاج للمجتمع

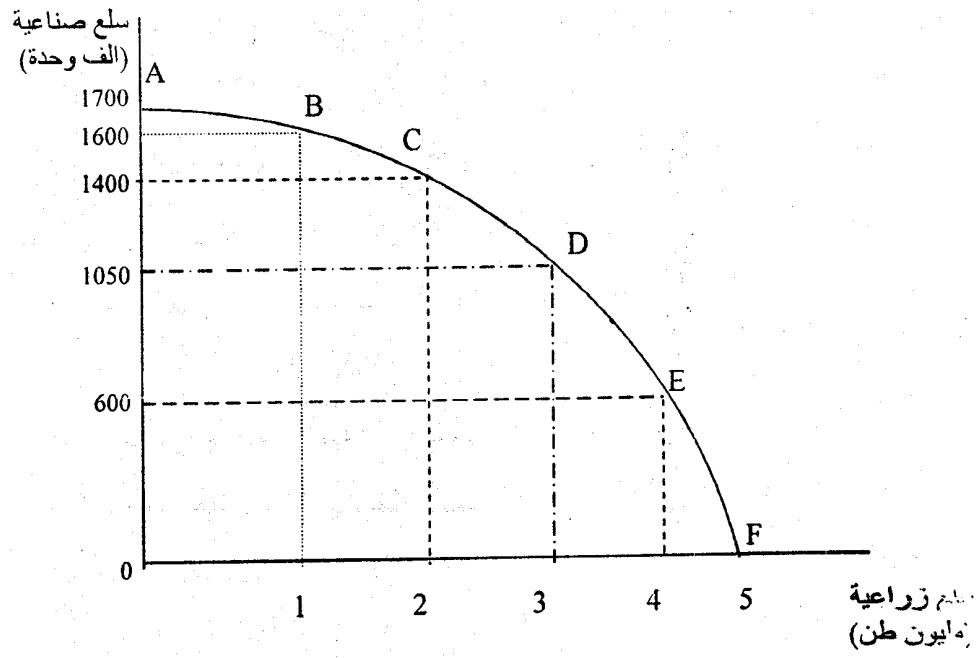
البدائل الممكنة	السلع الزراعية (مليون طن)	السلع الصناعية (ألف وحدة)	حجم السلع الصناعية التي يتخلى المجتمع عن انتاجها في سبيل الحصول على مليون طن انتاج زراعي (ألف وحدة)
A	0	1700	—
B	1	1600	100
C	2	1400	200
D	3	1050	350
E	4	600	450
F	5	0	600

من الجدول أعلاه يتضح لنا أن المجتمع باستغلاله كافة الموارد الاقتصادية المتاحة لديه في العمليات الانتاجية فسوف يكون أمامه اختيار أحد البدائل الانتاجية الممكنة كما هو موضح في الجدول أعلاه وفي الشكل التالي، حيث نجد البديل الأول (A) ان المجتمع قرر استغلال كافة الموارد لديه في انتاج السلع الصناعية، وفي هذه الحالة يكون انتاجه من السلع الزراعية صفراً، حيث يستطيع انتاج الكمية O A من السلع الصناعية. أما البديل الآخر (F) هو ان المجتمع يقرر استخدام كل ماله من موارد في الانتاج الزراعي فينتج الكمية OF من الانتاج الزراعي، ولايتبقى أى مورد يتم استخدامه في الانتاج الصناعي، حيث يكون الانتاج الصناعي عند هذه النقطة يساوى صفر.

وتمثل النقاط (B,C,D and E) على الرسم بقية البدائل الانتاجية المتاحة أمام المجتمع.

وبتوصيل النقطتين O,F (كما هو موضح بالرسم) نحصل على منحنى امكانات الانتاج للمجتمع والذي يوضح البدائل المختلفة المتاحة أمام المجتمع للانتاج من مجموعتي السلع الزراعية والصناعية، حيث تقع النقاط (B,C,D and E) كلها على هذا المنحنى. فاذا ما اختار المجتمع الانتاج عند النقطة (B) التى تقع على منحنى الانتاج للمجتمع فان ذلك معناه انه اختار انتاج الكمية مليون طن (OB) من السلع الزراعية، و1600 (ألف وحدة) من السلع الصناعية. كذلك يمكن للمجتمع أن يختار الانتاج عند النقاط الأخرى C,D and E التى تقع على منحنى الانتاج (AF) حيث تمثل بدائل انتاجية ممكنة. وهى تساعد المجتمع فى الاجابة على السؤال ماذا ننتج؟ وبأى كمية؟ وتختلف التوليفة الانتاجية (البديل الانتاجى) التى يختارها المجتمع عن مجتمع آخر تبعاً للنظام الاقتصادى الذى يتبعه هذا المجتمع. والجدير بالذكر أن المجتمع لن يستطيع الانتاج عند أى نقطة أعلى من منحنى امكانات الانتاج لهذا المجتمع لأنها تفوق امكانات الانتاج لديه، كما أن الانتاج عند أى نقطة تقع أسفل هذا المنحنى يكون ممكناً، الا أنه يمثل عدم التوظيف الكامل لموارد المجتمع (غير مفترض حدوث ذلك).

منحنى امكانيات الانتاج



(ب) السؤال الثانى: كيف ننتج؟

تحدد الاجابة على هذا السؤال على الطريقة التى ننتج بها السلع التى يحتاجها المجتمع، أو التوليفة المناسبة من عناصر الانتاج التى يستخدمها المجتمع فى انتاج ما يحتاجه من سلع. حيث يراعى المجتمع عند الاجابة على هذا السؤال حجم الموارد الاقتصادية المتوافرة لديه ومدى ندرتها النسبية. فاذا قلنا مثلاً ان مجتمع ما يتوفر لديه الرأسمال، ويندر لديه الموارد البشرية (عنصر العمل) فانه سوف يعتمد على طرق انتاجية كثيفة رأس المال لانتاج السلع التى يحتاجها، ويمكن لهذا المجتمع أن يتفوق فى انتاج السلع التى تعتمد على طرق انتاجية كثيفة رأس المال. وفى مجتمع آخر، تتوافر لديه الموارد البشرية، ويندر لديه الموارد الرأسمالية، فانه سوف يختار طرق انتاجية كثيفة عنصر العمل لانتاج السلع التى يحتاجها، ويمكن لهذا المجتمع أن يتفوق فى انتاج السلع التى تعتمد على طرق انتاجية كثيفة عنصر العمل. لذلك فان مدى توافر نوع معين من الموارد الاقتصادية لدى المجتمع سوف يحدد الطريقة أو الكيفية التى يعتمد عليها الانتاج.

(ج) السؤال الثالث: لمن ننتج؟

معنى هذا السؤال هو كيف يتم توزيع السلع التى يتم انتاجها، وتختلف الاجابة على هذا السؤال من مجتمع الى آخر

تبعاً للنظام الاقتصادي السائد في كل مجتمع. ففي ظل النظام الاقتصادي الاشتراكي يتم توزيع الانتاج بأسعار تقترب جداً من التكلفة حتى يضمن المجتمع وصول السلعة الى جميع من يحتاجونها، بل قد يتم توزيع السلع بأسعار مدعمة (تقل عن التكلفة) ، أما في المجتمعات التي تتبع نظاماً رأسمالياً فان السلع تصل الى من يستطيع دفع ثمنها.

تذكر

- أن المشكلة الاقتصادية تتمثل في محدودية وندرة الموارد الاقتصادية التي يملكها المجتمع، مقابل وجود حاجات انسانية لأفراد المجتمع تتطلب الاشباع وهذه الحاجات تتميز بأنها كثيرة جداً، ومتجددة ومتزايدة.
- يقصد بالموارد الاقتصادية تلك الموارد الطبيعية وغير الطبيعية المتاحة في البيئة المحيطة بالانسان، ولا يمكن اعتبارها اقتصادية الا اذا استطاع الانسان استغلال هذه الموارد في العملية الانتاجية.
- هناك ثلاثة أسئلة شهيرة تواجه المجتمع، وتختلف الاجابة عليها من مجتمع لآخر تبعاً للنظام الاقتصادي المتبع، وتبعاً لتوافر أو ندرة عناصر الانتاج لديه، وهذه الأسئلة هي: — ماذا ننتج؟ وبأى كمية؟ — كيف ننتج؟ — لمن ننتج؟.

• تقوم فكرة منحنى امكانات المجتمع على فروض نظرية منها:

- أن الموارد الاقتصادية التي يملكها المجتمع (عناصر الانتاج) محدودة، ويمكن استخدامها في أكثر من استخدام.
- ثبات المعرفة الانتاجية في الأجل القصير.
- يحتاج المجتمع الى مجموعتين من السلع فقط.
- سوف يقوم المجتمع بتوظيف كافة عناصر الانتاج التي يملكها بالكامل.

أسئلة للمناقشة

- اشرح أركان المشكلة الاقتصادية؟
 - بين كيف تختلف الاجابة على الأسئلة الثلاثة الشهيرة (مشكلة الاختيار) من مجتمع الى آخر تبعاً للنظام الاقتصادي المتبع في هذه المجتمعات؟
 - من فكرة منحنى امكانات الانتاج بين الآتي:
 - ما هو معنى أن يقرر المجتمع انتاج مجموعة واحدة فقط من السلع؟
 - هل يستطيع المجتمع انتاج توليفة من مجموعتي السلع عند نقطة تقع أعلى من منحنى امكانات الانتاج؟ ما اسم هذه النقطة؟
-

— هل يستطيع المجتمع انتاج توليفة من مجموعتي السلع عند نقطة تقع أسفل منحنى امكانات الانتاج؟ ما هو معنى حدوث ذلك؟ هل يتماشى ذلك مع الفروض النظرية لمنحنى امكانات الانتاج؟

— أين تقع النقاط المثلى للتوليفات المختلفة التي يختارها المجتمع من مجموعتي السلع؟ ولماذا؟

الفصل الاول

الموارد الاقتصادية

(تعريفها - خصائصها - انواعها)

1. الموارد الاقتصادية

يهتم الباحثون في مجال علم الاقتصاد بالموارد الاقتصادية لتوضيح العلاقة بين الانسان من ناحية، وبين ما هو متوفر حوله في البيئة الطبيعية والاجتماعية من ناحية أخرى، ويؤدي استغلال الانسان لهذه الموارد الى انتاج السلع والخدمات المختلفة التي تحقق له اشباع حاجاته ورغباته الانسانية، لذلك فانه لا معنى ولا قيمة للبيئة بما فيها من موارد دون استغلال الانسان لهذه الموارد وتحويلها الى سلع يستهلكها ويستخدمها، ويشبع بها رغباته وحاجاته.

وقد اهتم الباحثون بأماكن تواجد الموارد والكميات الموجودة منها والمزعم استخراجها وعمرها المرتقب. وكيفية استغلال هذه الموارد وطريقة استغلالها، وتحديد المواقع الملائمة للانتاج وآثار العوامل البيئية على الانتاج، والعمالة وخلافه. لذلك يمكن القول بأن الموارد الاقتصادية هي نتاج تعامل الانسان مع البيئة المحيطة به، والذي يعطى للموارد الطبيعية القيمة التي تجعلها موارد اقتصادية.

1.1 خصائص الموارد الاقتصادية

تتميز الموارد الاقتصادية بالعديد من الصفات:

(أ) الندرة:

تنقسم الندرة الى نوعين، ندرة مطلقة وندرة نسبية، فقد يكون المورد نادراً جداً وغير متوفر الا بكميات قليلة للغاية في مكان جغرافي واحد أو اثنين في العالم كله مثال (الزئبق) لذلك يكتننا القول بأن الزئبق نادر ندرة مطلقة، وقد يكون المورد متوفر في مناطق جغرافية معينة ولكنه غير كاف لتلبية الطلب عليه فنطلق عليه نادر نسبياً، ومثال على ذلك (البترول) فمع توفره في بعض الدول الا انه نادر نسبياً اذا ما نظرنا لشدة الاحتياج اليه من جميع الدول، وبصفة خاصة الدول الصناعية. وذلك لأن الموارد الاقتصادية مهما كانت متوافرة نسبياً فهي محدودة بالنسبة للاحتياجات الانسانية المتعددة والمتجددة كما ذكرنا في أركان المشكلة الاقتصادية^١، وحيث لا يستطيع الانسان اشباع حاجاته الانسانية إلا بقدر ما يتوفر لديه من سلع تم تصنيعها من خلال استغلاله للموارد الاقتصادية، ولما كانت الموارد الاقتصادية تتميز بالندرة في لحظة معينة وفي مكان معين فانه من الضروري استخدام هذه الموارد بكفاءة، وتعتبر الموارد النادرة فقط هي الموارد

^١ لمزيد من التفاصيل حول المشكلة الاقتصادية انظر الفصل التمهيدى من هذا الكتاب، وانظر أيضاً :
- ماجد بن عبدالله المنيف، "مبادئ الاقتصاد - التحليل الجزئى"، جامعة الملك سعود، الطبعة الثالثة، 1997.
ص ص 29 - 44.

الاقتصادية أما الموارد الحرة والتي تتوفر فى الطبيعة بشكل بالغ فانها لاتصنف ضمن تعريف الموارد الاقتصادية، ومن المعروف أن الحصول على الموارد الاقتصادية واستغلالها يتطلب بعض التكاليف لاستخراجها وتهيئتها واستخدامها فى العمليات الانتاجية، مما يجعلها ذات ثمن.

لذلك فانه بسبب ندرة الموارد الاقتصادية، وكونها تتطلب تكاليف معينة للحصول عليها فان المجتمع لابد أن يعمل على استغلال ما يملك من موارد اقتصادية بكفاءة، ويخصصها لانتاج السلع والخدمات التى تشبع حاجاته بكفاءة ايضا، ومعنى الكفاءة هو استخدام أفضل الطرق لانتاج السلع بحيث لا توجد طريقة اخرى يتم بها الانتاج تكون أفضل من الطريقة المتبعة.

(ب) تعدد الاستخدامات

للموارد الاقتصادية استخدامات بديلة، بمعنى انه يمكن استخدام نفس المورد فى انتاج سلعة معينة، او استخدامه فى انتاج سلعة اخرى، مثال مورد مثل الارض الزراعية يمكن زراعتها لانتاج القمح او تزرع من اجل انتاج التفاح، كما يمكن زراعتها أو استخدامها فى البناء.

وتتيح خاصية تعدد الاستخدام تحقيق الكفاءة في استخدام الموارد الاقتصادية، كما تجعل هناك بدائل كثيرة ممكنة لاستخدامه في إنتاج السلع.

(ج) امكانية مزج الموارد الاقتصادية

تحتاج العمليات الانتاجية الى توليفة من الموارد الاقتصادية المختلفة ويتم انتاج السلع باستخدام مزيج من هذه الموارد، فان سلعة معينة قد تحتاج الى عنصر الارض (موارد طبيعية) والى رأس المال (موارد مصنعة) والى عنصر العمل (موارد بشرية)، فيمكن مثلاً استخدام عنصر العمل أو الآلات أو الاثنين معاً في حرث الأرض وتسويتها وزراعتها وحصاد المحصول منها.

وتختلف هذه التوليفة من مزيج الموارد المستخدمة من زراعة الى اخرى، ومن انتاج سلعة الى سلعة اخرى حسب طبيعة السلعة وحسب الندرة النسبية للموارد الموجودة لدى المجتمع كما اوضحنا سابقاً.

2.1 انواع الموارد الاقتصادية

كما سبق وقدمنا فان الموارد الاقتصادية تتمتع بمزايا معينة منها الندرة النسبية وامكانية تعدد الاستخدامات للمورد الواحد وامكانية مزج الموارد الاقتصادية بعدة طرق مختلفة

لانتاج سلعة ما. كما عرفنا ان الموارد الاقتصادية لها ثمن وتختلف عن الموارد الحرة التى تتوفر بالمجان، ويمكن تقسيم الموارد الاقتصادية من حيث النوع الى ثلاثة انواع: الموارد الطبيعية، والموارد البشرية، والموارد المصنعة.

أولاً: الموارد الطبيعية

يقصد بالموارد الطبيعية الموارد الموجودة فى الطبيعة دون تدخل الانسان فى ايجادها، وتشمل الأرض وما فوقها من هواء واشعة الشمس والجبال والانهار والبحار والبحيرات والانهار والوديان والأمطار التى تتساقط عليها، وما تحتها من مياه جوفية ومناجم ومحاجر ومعادن وبترول، وماحولها من مياه اقليمية بالنسبة للدول الشاطئية.

وتأخذ الموارد الطبيعية صفة الموارد الاقتصادية عندما يتدخل الانسان فى استغلال هذه الموارد وادخالها فى مجال النشاط الاقتصادى، مما يعطى لهذه الموارد قيمة، ويمكن استغلال بعض الموارد الطبيعية مباشرة مثل الغابات والصخور والحيوانات البرية والأسماك، كما ان هناك موارد طبيعية لا يمكن ان يتم استغلالها مباشرة حيث يلزم عملية تحويل ومثال ذلك العوامل الطبيعية ذات التأثير على الانتاج الزراعى من درجات حرارة ورطوبة ورياح وامطار وغيرها.

ثانياً: الموارد البشرية

كما قلنا سابقاً فإن الموارد الطبيعية لا يمكن اعتبارها موارد اقتصادية دون تدخل الإنسان، والمورد البشري عنصر هام جداً والذي بدونهُ لا يتم استغلال بقية الموارد الموجودة في بيئته. والاهتمام بالعنصر البشري كمورد اقتصادي يأتي من قدرته على بذل الجهد الذهني والعضلي اللازم للعملية الانتاجية (عنصر العمل) والذي يمثل أحد عناصر الانتاج الثلاثة.

لذلك لم يقتصر فهم حقيقة أهمية الموارد البشرية على عدد السكان في المجتمعات فقط، بل اهتمت الدراسات الاقتصادية المختلفة بجودة المورد البشري وقدرته على العمل. كما يتزايد الاهتمام بمعدل نمو السكان، والتركيب العمري للسكان، وقوة العمل، وجودة التعليم، وجودة الرعاية الصحية لما لهذه العوامل من تأثير على جودة المورد البشري كمورد اقتصادي مهم. وقد ربطت بعض الدراسات بين عدد السكان والطلب على عنصر العمل وسوف نتناول الموارد البشرية بتفصيل أكثر في فصل لاحق بهذا الكتاب.

3.1. التقسيمات المختلفة للموارد

أولاً: التقسيم الجغرافى:

يتم تقسيم الموارد حسب توزيعها الجغرافى ودرجة انتشارها الى أربعة أقسام فرعية كما يلى:

(أ) موارد عظيمة التوافر

حيث تتوفر هذه الموارد فى كل مكان تقريباً وهى كثيرة جداً مثل رمال الصحراء، حيث لا يبذل الانسان أى جهد فى الحصول عليها وبالتالي فانه لا يدفع ثمناً لها¹.

(ب) موارد متوافره

حيث تتوفر هذه الموارد فى كثير من الأماكن بالعالم مثال الأراضى الصالحة للزراعة، والغابات، ويتحدد ثمن هذه الموارد تبعاً لقوى السوق.

(ج) موارد نادرة نسبياً

وهى التى تتوفر فى أماكن قليلة من العالم، مثل النفط وغالبية المعادن الأخرى.

¹ عادة يتم دفع نولون مقابل شحن ونقل الرمال والعناصر الأخرى المتوفرة فى المحاجر.

(د) موارد نادرة جداً

وهى موارد نادرة جداً عادة ماتوجد بكميات قليلة فى مكان واحد أو اثنين بالعالم مثل الماس أو الزئبق.

ثانياً: التقسيم حسب طبيعة مكونات المورد

تتقسم الموارد الطبيعية حسب طبيعة تكوينها الى قسمين فرعيين رئيسيين كما يلى:

(أ) موارد ذات تكوين عضوى

تمثل الغابات والحيوانات والأسماك والنفط بعض الأمثلة على الموارد ذات التكوين العضوى.

(ب) موارد ذات تكوين غير عضوى

ومثال على هذه الموارد نجد فى الطبيعة الموارد المائية والأحجار والصخور والرمال.

ثالثاً: التقسيم حسب قابلية المورد للتجدد

(أ) موارد غير متجددة (قابلة للنفاذ)

وهى الموارد الموجودة على هيئة رصيد فى باطن الأرض فى صورة احتياطيات، وبتناقص الكمية الموجودة من هذه الموارد حسب كمية الاستهلاك منها، وتشتمل الموارد غير

المتجددة على جميع الموارد المعدنية مثل الحديد والنحاس والنفط ... الخ . لذلك تحاول معظم دول العالم الاستفادة الكاملة مما لديها من هذه الموارد أو إعادة تدوير بعض السلع المصنعة منها مرة أخرى.

(ب) موارد قابلة للتجدد

من الموارد القابلة للتجدد الغابات والمراعي التي تنمو في البيئة الطبيعية ويسرى عليها قانون هذه الطبيعة، حيث يمكن للبيئة الطبيعية أن تجدد ما تم استنفاده من هذه الموارد بشرط عدم الإحلاف في استهلاك هذه الموارد.

(ج) الموارد غير القابلة للنفاذ

وهي الموارد عظيمة التوافر، والتي لا تنتهي باستهلاك الكثير منها مثل رمال الصحراء والهواء.

تذكر

- أن الموارد الموجودة في البيئة المحيطة بالإنسان لا تعتبر موارد اقتصادية إلا إذا قام الإنسان باستغلالها.
- أن من خصائص الموارد الاقتصادية (الندرة، وتعدد الاستخدامات، وإمكانية المزج)

- تنقسم الموارد الاقتصادية الى نوعين رئيسيين هما الموارد الطبيعية، والموارد البشرية، ومن نتاج تعامل الانسان مع الموارد الطبيعية خلقت بعض الموارد المصنعة (رأس المال)
- أنه من التقسيمات الشهيرة للموارد الاقتصادية، التقسيم حسب الندرة (التقسيم الجغرافى)، والتقسيم حسب التكوين، والتقسيم حسب القابلية للتجدد.

أسئلة للمناقشة .

1. عرف الموارد الاقتصادية واذكر بالتفصيل خصائصها؟
 2. ماهى أنواع الموارد الاقتصادية؟
 3. اذكر بالتفصيل التقسيمات المختلفة للموارد الاقتصادية؟
-

الفصل الثانى

الموارد الطبيعية

تعرف الموارد الطبيعية بأنها الموارد الموجودة فى البيئة الطبيعية، وتتضمن الأرض وما فوقها وما تحتها وما حولها حيث تشتمل الموارد الطبيعية على المياه فى البحار والأنهار والآبار والشلالات كما تشمل كل ما هو موجود ويستخرج من باطن الأرض كالمعادن والبنرون بالإضافة الى الأراضى الصالحة للزراعة والمراعى والغابات، وهى موارد تشبع الحاجات الانسانية مباشرة أو تساعد على استغلال موارد طبيعية أخرى مثل استخدام المياه العذبة فى رى الأراضى الزراعية من أجل الحصول على المنتجات الزراعية. وتنقسم الموارد الطبيعية الى موارد قابلة للنفاذ مثل الفحم والحديد والنفط، وموارد عديمة النفاذ كالشلالات التى تؤند الكهرباء.

ومن حيث الاستخدام فالموارد الطبيعية تنقسم الى قسمان الأول منها موارد طبيعية لا يمكن استخدامها فى اشباع الحاجات الاساسية فى وقت معين ومكان معين مثل الصحراء الشاسعة التى لا تسغل فى الزراعة أو فى العمليات الاستخراجية. والثانى هو الموارد التى يمكن استغلالها والنمى يسميها الاقتصاديون موارد طبيعية اقتصادية وتتكون من موارد طبيعية بادرة سبباً تستخدم بذاتها ويشكل مباشر فى اشباع الحاجات الانسانية أو يتم

استخدامها في انتاج السلع والخدمات التي تشبع الحاجات الانسانية الأخرى أو يتم الحصول منها على خامات انتاجية تساهم في العمليات الانتاجية للسلع الاستهلاكية.

1.2 تقسيم السطح اليابس من الكرة الأرضية

قام Zimmerman بتقسيم اليابسة الى أربعة مناطق وهي:

(أ) المناطق القطبية: (6 مليون ميل مربع)

وهي مناطق جليدية ذات مناخ قارس البرودة وهي مناطق غير مأهولة وغير صالحة للاستغلال الزراعي.

(ب) المناطق الصحراوية: (17 مليون ميل مربع)

وتتصف هذه المناطق بندرة الانتاج الزراعي لأسباب تتعلق بعدم وفرة المياه اللازمة للزراعة وارتفاع تكلفة استصلاح وتمهيد الأرض للزراعة.

(ج) الغابات: (21 مليون ميل مربع)

تعد مناطق الغابات بمثابة الرئة التي تجعل الأرض تنفس، حيث تقوم بتنقية الهواء من الغازات التي يخرجها الانسان من التنفس ومن الصناعة، وتبدله عنها غاز

الأكسجين، كما أنها تساعد على التوازن البيئي بالإضافة الى استغلال الغابات كمصدر رئيسي للحصول على الأخشاب.

(د) المناطق الزراعية والرعية : (12 مليون ميل مربع)

تتميز المناطق الزراعية والرعية بجودة التربة وخصوبتها كما تتمتع بمناخ مناسب للزراعة حيث تتركز معظم المزارع والمراعي في العالم، كذلك يتمركز النمو السكاني في هذه المناطق كما يجاور النشاط الزراعي فيها نشاط صناعي أيضاً.

المناطق الزراعية والرعية

2.2 أنواع الموارد الطبيعية الاقتصادية

تنقسم الموارد الطبيعية الاقتصادية الى موارد زراعية وموارد استخراجية.

أولاً: الأراضي الزراعية

الأراضي الزراعية هي جزء من الموارد الطبيعية القابلة للاستغلال في الانتاج الزراعي، حيث تمثل الرقعة الأرضية القابلة للزراعة المصدر الرئيسي للحصول على الانتاج الغذائي، ويمكن زيادة الانتاج الزراعي بعدة طرق منها:

(أ) التوسع الأفقى

يقصد به استصلاح أراضى جديدة غير مستغلة فى الإنتاج الزراعى وإضافتها من الأراضى الزراعية الصالحة للزراعة والمستغلة بالكامل.

(ب) التوسع الرأسى

يقصد به رفع إنتاجية الأراضى الزراعية المستغلة عن طريق استخدام تكنولوجيا جديدة أو توليفة جديدة من التسميد والرى والصرف أو تحسين أصناف التقاوى وخلافه.

(ج) مقاومة العقبات الطبيعية

يمكن زيادة الإنتاج الزراعى عن طريق مقاومة العقبات الطبيعية مثل الآفات التى تصيب الزراعات، أو ندرة المياه أو مقاومة أثر الرياح على الأراضى الزراعية.

(د) شق الطرق وتحسين المواصلات

تقف أمام زيادة الرقعة الزراعية الجديدة عقبة عدم وجود طرق تصل الى الأماكن القابلة للزراعة فى المناطق النائية، وبتحسين الطرق ونظم المواصلات إليها، يمكن زراعة هذه الأماكن والتمكن من إيصال منتجاتها الى المناطق الآهلة بالسكان.

والجدير بالذكر أن حسن استخدام والاستفادة من الموارد الزراعية يرتبط بمجموعة من العوامل الطبيعية التي تؤثر في الانتاج الزراعى والتي تعتبر جزء لايمكن فصله عنها:

(أ) التربة

يقصد بها الطبقة العليا لسطح الأرض أو (القشرة السطحية) والتي تنقسم الى تربات جيدة، وتربات أقل جودة، حيث تلعب درجة الخصوبة للتربة دوراً مهماً في كمية الانتاج الزراعى المحاصيل الممكن زراعتها في هذه التربة ، كما ترتبط درجة الخصوبة بمدى توافر العوامل المناخية مثل درجات الحرارة والبرودة ومدى وفرة المياه.

(ب) المناخ

تمثل درجات الحرارة والرطوبة ومعدل هطول الأمطار والرياح عوامل ذات صلة وثيقة بالنشاط الزراعى، حيث يزيد الانتاج الزراعى في المناطق ذات الظروف المناخية المواتية مثل المناطق الدافئة والمناطق وفيرة الأمطار، حيث يحدد ذلك اذا ما كانت الاراضى تُزرع طوال العام او تزرع لمدة موسم واحد من السنة.

(ج) السطح

يُسهل استواء السطح من عمليات الري، وتختلف طريقة الري وكذلك تكلفتها من مكان لآخر حسب درجة استواء سطح الأرض المنزرعة، كما تختلف نظم الري المتبعة في أراضي الوديان عن النظم المتبعة في المنحدرات الجبلية، حيث تزيد تكلفة نظم الري المستخدمة كلما زادت الانحدارات في السطح.

(د) المياه

من الأهمية وجود الموارد المائية اللازمة للزراعة، فهي ذات أهمية بالغة وتؤثر على مختلف الأنشطة الانسانية، وتتعدد صور الموارد المائية من مياه الأمطار، والمياه الجوفية، وتعتبر مياه الأنهار أهم عناصر الموارد المائية على الإطلاق، والأكثر استخداماً في الزراعة، وفي مصر يتم استخدام السد العالي وخزان أسوان في تخزين المياه وقت الفيضان وإعادة صرفها طوال العام حسب الاحتياج اليها مع استخدامها أيضاً في توليد الكهرباء.

ثانياً: الموارد الاستخراجية

تعد الموارد الاستخراجية من الموارد الطبيعية الاقتصادية النادرة نسبياً والتي تكون محدودة جداً في المجتمعات، حيث تتطلب جهداً ومالاً كثيراً لاستخراجها واستخدامها، وتتميز الموارد الاستخراجية بتركزها في مناطق معينة قد يصعب

الوصول إليها، أو قد يصعب استغلالها حيث يقابل الإنسان فى استغلاله للموارد الاستخراجية كثيراً من الصعوبات منها:

(أ) عدم المعرفة والتأكد

حيث يوجد الكثير من المعادن التى لم يتم اكتشافها بعد، بسبب عدم محاولة الإنسان لاكتشافها أو لوجودها فى أماكن بعيدة لا يستطيع الإنسان ان يصل إليها، وتمثل المعرفة التكنولوجية أحد أهم الوسائل الجيدة فى اكتشاف وجود هذه المعادن الا أنها ليست متاحة لمعظم الدول حيث تستخدم الأقمار الصناعية لبعض الدول المتقدمة (الولايات المتحدة) فى تحديد أماكن تواجد الموارد الاستخراجية فى كثير من مناطق العالم.

(ب) صعوبة استخراجها

حيث توجد المعادن المكتشفة فى أماكن يصعب استخراجها منها فهى توجد فى أعماق البحار والمحيطات أو الأماكن التى من الصعب الوصول إليها فى الجبال والمناطق غير المأهولة بالسكان . ويتم التغلب على هذه الصعوبات أيضاً باستخدام طرق تكنولوجية متقدمة تحتاج الى تكاليف مرتفعة، مما يجعل تكلفة الانتاج عالية ويصبح انتاج المعدن غير اقتصادى فى بعض الأحيان.

(ج) عدم توفر وسائل النقل

معظم المعادن تتوفر على هيئة خامات مختلطة بالصخور، وهي تتوفر في أماكن جبلية وصحراوية وعرة، وبعيدة عن المناطق المأهولة بالسكان، لذلك فالمنتج عند أخذه قرار الانتاج في مناطق الاستخراج أو الانتاج في مناطق الاستهلاك فان القرار يعتمد على أيهما يسهل به توصيل المنتج في النهاية الى المستهلك وعلى أي حال فان عدم توفر وسائل النقل المناسبة قد يؤدي لعدم استغلال هذه الموارد.

3.2 علاقة الموارد الطبيعية بالتنمية الاقتصادية

يهتم الكثير من الاقتصاديين بالعلاقة بين الموارد الطبيعية والتنمية الاقتصادية ، حيث تتركز الاهتمامات بدرجة استغلال الموارد الاقتصادية وحسن توظيفها (الكفاءة في تخصيص الموارد) ، وذلك لانتاج السلع والخدمات التي تشبع معظم رغبات وحاجات الانسان.

وقد ربط الاقتصاديون بين الموارد الاقتصادية ودرجة النمو الاقتصادي، حيث يفتتح الكثيرون بأن وجود وفرة من الموارد الاقتصادية في مجتمع ما يؤدي الى زيادة معدلات النمو الاقتصادي بها، وهو ما فكر فيه الكلاسيكيون وعلى رأسهم (آدم سميث)، ومن الأمثلة على ذلك نولة مثل كندا بتوفر فيها الكثير من الغابات والثروات الضخمة جداً من الأشجار وكذلك استراليا،

كما ان هطول الأمطار بغزارة فى دول كثيرة مثل الولايات المتحدة الأمريكية وهولندا يؤدى الى توافر المراعى التى يحسن استغلالها كبيئة جيدة للرعى لأعداد كبيرة جداً من قطعان الماشية، كما ان استغلال الولايات المتحدة الأمريكية للأراضي الشاسعة لديها القابلة للزراعة وتفوقها فى انتاج الحبوب وتصديرها جعل من الزراعة محفزاً للنمو الاقتصادى والتنمية الاقتصادية.

هذا ويُعد النموذج البريطانى بعد الثورة الصناعية، مثلاً لاستغلال الموارد الاقتصادية فى التصنيع حيث حققت بريطانيا معدلات نمو هائلة فى هذا الوقت.

وحديثاً تسبب وجود موارد استخراجية لدى دول الخليج مثلاً التى تنتج البترول فى احداث طفرات تنموية اقتصادية هائلة غيرت من التركيب العام للهيكل الاقتصادى فى هذه الدول. وبالرغم من أهمية امتلاك المجتمعات للموارد الاقتصادية سواء الزراعية او الاستخراجية فى احداث درجات نمو اقتصادى مرتفعة، الا ان الاقتصادى "بوير ويامى" أوضح ان هناك شواهد تدل على ان الكفاءة الانتاجية والرفاهية قد تحققت فى كثير من المجتمعات دون توفر موارد طبيعية لديها، ومثال على هذه المجتمعات دولة اليابان والتى تعد أحد الدول الصناعية السبعة الكبار، حيث اعتمدت على استيراد كل ما يلزمها من خامات، والانتاج والتصدير الى كل انحاء العالم، بل ونافست أقوى

الاقتصاديات فى العالم فى مجال التجارة الخارجية، والذى جعلها تحقق فائضاً دائماً فى الميزان التجارى مع كل الدول المتقدمة. وبعد هذا العرض الذى بينا فيه الدور الذى يمكن ان تلعبه الموارد الطبيعية فى التنمية الاقتصادية نخلص الى ثلاثة نتائج هى:

1. لا تمثل الندرة النسبية فى الموارد الطبيعية عاملاً محدداً للتنمية الاقتصادية بل العامل الأكثر أهمية هو الكفاءة فى استخدام المورد الاقتصادى وليس ندرته.
2. تلعب الموارد البشرية ورأس المال دوراً أكثر أهمية من الموارد الطبيعية فى احداث التنمية الاقتصادية.
3. تزداد أهمية الموارد الطبيعية فى الدول النامية أكثر من الدول المتقدمة ، حيث تستطيع الدول النامية الاعتماد على المتوفر لديها من هذه الموارد الطبيعية فى توفير ماتحتاجه من استثمارات لازمة للتنمية الاقتصادية.

تذكر

- أن الموارد الطبيعية تتضمن الأرض وما فوقها وما تحتها وما حولها.
- يوضح تقسيم زيمرمان لسطح اليابسة المساحات التي يمكن للإنسان استغلالها في مجال الزراعة، وبقية المساحات التي لا تصلح لذلك.
- تنقسم الموارد الطبيعية إلى نوعين رئيسيين هما الموارد الزراعية، والموارد الاستخراجية.
- هناك علاقة عكسية بين التنمية الاقتصادية والموارد الاقتصادية.

أسئلة للمناقشة

- عرف الموارد الطبيعية واذكر أنواعها؟
- اذكر تقسيم زيمرمان للسطح اليابس من الكرة الأرضية؟
- ما هي العوامل الطبيعية التي تؤثر في الإنتاج الزراعي؟
- اذكر كيف يمكن تحسين الإنتاج الزراعي؟
- وضح كيف تتأثر الموارد الاقتصادية بارتفاع معدلات التنمية الاقتصادية؟

الفصل الثالث

الموارد البشرية

تعتبر الموارد البشرية أحد أهم العناصر الأساسية لعملية التنمية الاقتصادية، وتتضمن دراسة الموارد البشرية كل مايتصل بالسكان من حيث الحجم والخصائص والتركيب السكاني.

1.3 العوامل التي تؤثر في التوزيع السكاني جغرافياً

1.1.3 العوامل الطبيعية

تزيد درجة تركيز السكان في المناطق الجغرافية ذات الموقع والمناخ والتربة المناسبة، حيث تتوفر الأنشطة الزراعية أو الاستخراجية والصناعية، وتعتمد درجة تركيز السكان على المناخ وشكل سطح الأرض التي يعيشون عليها.

(أ) المناخ

للمناخ تأثير كبير على درجة تركيز السكان، حيث تزيد درجة تركيز السكان في المناطق ذات المناخ المناسب بينما تقل درجة

التركز فى المناطق شديدة الحرارة مرتفعة الرطوبة، وكذلك المناطق ذات الجو البارد القاسى مثل المناطق القطبية.

(ب) التربة

تتركز جماعات سكانية كبيرة حول المناطق ذات النشاط الزراعى، فالتربة الصالحة للزراعة تساعد على تجمع عدد كبير من السكان المعتمدين على النشاط الزراعى، وقد تلعب التربة الأقل خصوبة فى المناطق الجديدة دوراً أيضاً الا أن بعض هذه المناطق يمكن الاستفادة منها بالطرق الحديثة للزراعة والتي لا تحتاج الى عدد كبير من البشر.

(ج) المناطق الاستخراجية

حيث تزيد تركيز السكان فى المناطق ذات الثروات الاستخراجية خاصة التى تعتمد على طرق تقليدية فى استخراج المعادن الموجودة بها .

2.1.3 العوامل الاقتصادية

تشكل العوامل الاقتصادية وقدرة المجتمعات على استغلال مآلديها من موارد طبيعية وبشرية عنصراً جذب للسكان حيث يستطيع السكان باستغلال الموارد الاقتصادية المتوفرة لديهم الحصول على ما يحتاجونه من سلع وخدمات، وإذا أحسنوا

استغلال هذه الموارد فانهم يحققون معدلات نمو اقتصادى مرتفعة، ويعيشون فى مستوى رفاهية أفضل. فنجد أن بعض الدول المتقدمة فى العالم ينجذب اليها الكثير من المهاجرين، حيث معدلات النمو المرتفعة، وحيث ترتفع مستويات دخول الافراد والرفاهية الاقتصادية بصفة عامة. وداخل الدولة الواحدة قد يهاجر السكان من اقليم فقير الى اقليم آخر غنى، أو من اقليم لا تطاله يد التنمية الاقتصادية الى اقليم آخر ويتضح هذا فى الدول النامية مثل مصر.

3.1.3 العوامل الاجتماعية

لا تختلف العوامل الاجتماعية عن بقية العوامل الأخرى بالنسبة لتأثيرها على درجة التركيز السكانى، حيث تتركز المجتمعات السكانية دائما بجوار الأنشطة الزراعية والصناعية، والجدير بالذكر ان المجتمعات السكانية نفسها هى السبب الرئيسى فى احداث النمو والتنمية الاقتصادية للمناطق التى يتمركزون فيها، والذى يحقق بدوره ازدهاراً فى الأنشطة الاقتصادية بوجه عام.

4.1.3 العوامل السياسية

تتركز المجتمعات السكانية فى المناطق الآمنة المستقرة، وكذلك كل الأنشطة الزراعية والاستخراجية والصناعية،

فالمناطق التي تتمتع بزيادة نفوذ وسلطة الحكومات يرتفع فيها عامل الأمان السياسى كذلك الدول التي تتمتع بديمقراطية الحكم حيث يُعد الاستقرار السياسى وتوافر الأمان من أهم شروط استقرار السكان وزيادة تركّزهم.

2.3 نمو السكان فى العالم

يتركز سكان العالم فى خمسة مناطق جغرافية رئيسية فى العالم، ثلاثة من هذه المناطق تقع فى قارة آسيا أكثرهم كثافة شرق الصين واليابان وتايوان وكوريا الجنوبية، أما المنطقة الثانية من حيث الكثافة فهي تشمل دولة الهند والدول المجاورة لها مثل بنجلاديش، وباكستان، وسريلانكا، أما المنطقة الثالثة فهي تقع جنوب قارة آسيا وتشمل اندونيسيا وفيتنام والفلبين وسنغافورة. والجدير بالذكر ان هذه المناطق الثلاثة فى قارة آسيا يقطنها أكثر من نصف سكان العالم، حيث يعيش أغلبية هؤلاء السكان على النشاط الزراعى.

وتقع منطقة التركز السكانى الرابعة فى وسط وغرب قارة أوروبا وتشمل إنجلترا وألمانيا وفرنسا وهولندا وبلجيكا وجيرانهم من الدول الأخرى. أما المنطقة الخامسة فتتركز فى أمريكا الشمالية حيث المدن الكبيرة على شاطئى الأطلسى وأهم هذه المدن نيويورك، وبوسطن، وواشنطن، وديترويت، وتورونتو، وشيكاغو.

والجدير بالذكر أن عدد سكان العالم قد أخذ فى التزايد بمعدلات متزايدة عبر مرور السنين، وبرغم تزايد السكان فى العصور القديمة ببطء شديد إلا أن المعدلات المتزايدة للنمو السكانى فى الفترات القريبة جعلت معظم الاقتصاديين يعتبرون الزيادة السكانية مشكلة وقد أسموها بمشكلة الانفجار السكانى، حيث قدر النمو السنوى لسكان العالم بـ 70 مليون نسمة فى الثمانينات من القرن الماضى، مقابل 50 مليون نسمة فى الفترة من عام 1920 إلى عام 1960، ومقابل 21 مليون نسمة فى الفترة من 1920 إلى 1931، وهو ما يعنى تسارع معدلات الزيادة السكانية فى العالم عبر الوقت والذى يشكل مشكلة سكانية إذا لم يحسن استغلال كل هذه الموارد البشرية.

1.2.3 تطور نمو السكان فى العالم

وصل عدد سكان العالم أكثر من 6 بليون نسمة عام 2000 مقابل 2 بليون نسمة تقريبا عام 1920، وهو ما يعنى تضاعف عدد سكان العالم مرتين خلال ثمانين عام. ويوضح الجدول التالى تطور حجم السكان فى العالم حسب تقديرات الكتاب الإحصائى السنوى للأمم المتحدة من أعداد مختلفة:

(جدول رقم 1/3)

تطور السكان في العالم

السنة	مليون نسمة	حجم النمو السنوى للسكان (مليون)	نسبة الزيادة السكانية (المتوسط) %
1500	440	-	0.38
1800	952	1.7	0.79
1920	1861	7.5	1.12
1930	2070	21	1.08
1940	2295	23	0.83
1950	2486	42	1.9
1960	2982	50	0.1
1970	3632	65	2.0
1980	4330	70	1.9
1990	5180	85	1.9
2000	6280	110	2.1

ويتضح من الجدول (1/3) مايلي:

1- أن النمو السكاني تضاعف ثلاث مرات في متوسط السنوات 1920 الى 1930 حيث كان 21 مليون نسمة مقارنة بـ 7.5 مليون نسمة خلال العشرة سنوات السابقة في المتوسط.

2- أن النمو السكاني السنوي في المتوسط تضاعف خمسة مرات في السنوات العشرة الأخيرة من القرن العشرين 1990- 2000 حيث وصل 110 مليون نسمة مقابل 21 مليون نسمة في متوسط السنوات العشر من 1920- 1920 .

3- أن عدد السكان نفسه تضاعف خلال خمسين سنة من 1861 مليون سنة عام 1920 ليصل الى 3632 مليون نسمة عام 1970 .

4- في الثلاثين سنة الأخيرة من القرن الماضي من عام 1970 - 2000 اقترب عدد السكان من ان يصل الى الضعف حين وصل الى 6280 مليون نسمة، أي ان الفترة اللازمة لمضاعفة رقم سكان العالم ربما تكون أقل من ثلاثين سنة في اوائل القرن الحالي.

والجدير بالذكر أن الصين مثلاً في عام 2000 بلغ عدد سكانها 1.250 مليون نسمة، ومن المتوقع أن يبلغ عدد سكانها

2000 مليون نسمة في عام 2055. أما مصر فقد بلغ عدد سكانها حوالي 68 مليون نسمة عام 2000 ومن المقدر أن يصل عدد السكان 114 مليون نسمة اذا استمر معدل النمو السكاني في مصر على ما هو عليه عند 2% سنوياً¹.

3.3 المؤشرات السكانية Population Indicators

1.3.3 الكثافة السكانية Population Density

تعرف الكثافة السكانية بأنها قياس لعدد السكان الموجودين في الوحدة المربعة من مساحة الأرض التي يعيشون عليها.

مثال:

يعيش في الولايات المتحدة الأمريكية سنة 2001 ما يصل الى 284.5 مليون نسمة من سكانها، وبقسمة هذا العدد على مساحة الولايات المتحدة الأمريكية، نجد أن كثافة السكان فيها تصل الى 70 نسمة لكل ميل مربع، أو 27 نسمة لكل كيلو متر مربع². أما ألاسكا فان الكثافة السكانية فيها أقل من شخص واحد لكل ميل مربع.

¹ بلغ معدل النمو السكاني 1.7% سنة 2005، ووقت كتابة هذه الصفحة فان الساعة السكانية كانت تشير الى أن عدد السكان في مصر بلغ 71 مليون وتسعمائة ثمانية وأربعون ألفاً وخمسمائة سبعة وثمانون نسمة (71.948.587) في السادسة مساء الثلاثاء 2005/9/27.

² تبلغ مساحة الولايات المتحدة الأمريكية 3.6 مليون ميل مربع أو 9.4 مليون كيلومتر مربع.

2.3.3 الكثافة الفسيولوجية والزراعية

يقاس مؤشر الكثافة الفسيولوجية بقسمة عدد السكان فى دولة ما على مساحة الأراضى الزراعية فى هذه الدولة، أما مؤشر الكثافة الزراعية فنحصل عليه بقسمة عدد المشتغلين بالنشاط الزراعى فى دولة ما على مساحة الأراضى الزراعية، والجدير بالذكر أن قياسات الكثافات السكانية يعكس العلاقات المختلفة بين السكان والأرض التى يعيشون عليها.

مثال:

- اجمالى مساحة دولة ما 10 ميل مربع
- اجمالى عدد السكان 130 نسمة
- مساحة الأراضى الزراعية 2 ميل مربع
- عدد المزارعين 2 نسمة

باستخدام البيانات أعلاه يمكن الحصول على:

الكثافة السكانية = (اجمالى السكان ÷ اجمالى مساحة الدولة)

$$= 130 \div 10 = 13 \text{ نسمة لكل ميل مربع}$$

الكثافة الفسيولوجية = (اجمالى السكان ÷ مساحة الأرض الزراعية)

$$= 130 \div 2 = 65 \text{ نسمة لكل ميل مربع}$$

الكثافة الزراعية = (عدد المزارعين ÷ مساحة الأرض الزراعية)

$$= 2 \div 2 = 1 \text{ نسمة لكل ميل مربع}$$

ويعكس، صغر انرقم الحاص بالكثافة الزراعية (1 نسمة لكل ميل مربع) بالنسبة الى رقم الكثافة الفسيولوجية (65 نسمة لكل ميل مربع)، أن هذه الدولة يوجد بها انتاج زراعى بشكل جيد، حيث أن انتاج المزارع الواحد يكفى لاطعام 65 نسمة ممن يعيشون فى هذه الدولة، أما الدول التى لديها مؤشر كثافة فسيولوجية وزراعية مرتفعان فهى تواجه صعوبات فى اطعام سكان.

4.3 المؤشرات السكانية

ان النمو السكانى للعالم بالمعدل الذى سبق أن أوضحناه قد يؤدى الى مضاعفة عدد سكان العالم فى زمن بين ثلاثين و أربعين سنة. وتركز الدراسات السكانية المختلفة على بعض العوامل السلبية والايجابية التى تؤثر فى النمو السكانى، والتى بنو ها تؤثر على معدلات النمو الاقتصادى ومستويات المعيشة والرفاهية للسكان. ويزيد الاهتمام بدرجة كبيرة بالمواليد ومعدل المواليد، والوفيات ومعدل الوفيا والمهاجرين ومعدلات الهجرة للدخل أو الخارج، لأن هذه العوامل الديموجرافية الثلاثة لهم أهمية وتأثير على عدد السكان ومعدلات نمو السكان.

1.4.3 الخصوبة Fertility

يتم التعبير عن خصوبة سكان أى دولة بعدد المواليد فيها وبمعدل المواليد فى هذه الدولة، حيث يوجد بعض الدول ذات معدل مواليد مرتفع، فنقول أن الخصوبة فى هذه الدولة مرتفعة، علماً بأن معدلات الخصوبة تختلف من مكان الى آخر فى العالم، حيث يرتفع معدل الخصوبة فى منطقة من مناطق العالم وينخفض فى أخرى. ويتم قياس معدل الخصوبة عن طريق قسمة عدد المواليد ادولة ما فى سنة معينة على عدد السكان فى هذه الدولة لنفي السنة، ويضرب الناتج فى 1000.

مثال:

معدل المواليد فى مصر (عام 2000)

$$= (\text{عدد المواليد عام 2000} \div \text{عدد السكان عام 2000}) \times 1000$$

$$= (2.750.000 \div 68.300.000) \times 1000 = 40.4 \text{ مولود لكل } 1000 \text{ نسمة}$$

مثال:

معدل المواليد فى المملكة المتحدة (عام 1994)

$$= (\text{عدد المواليد عام 1994} \div \text{عدد السكان عام 1994}) \times 1000$$

$$= (759.000 \div 5.840.000) \times 1000 = 13 \text{ مولود لكل } 1000 \text{ نسمة}$$

2.4.3 Mortality الوفيات

يقيس هذه المؤشر الوفيات بمعدل الوفيات، ويتم حسابه بنفس الطريقة التي تم بها حساب معدل المواليد.

مثال:

معدل الوفيات في مصر (عام 2000)

$$= \frac{\text{عدد الوفيات عام 2000}}{\text{عدد السكان عام 2000}} \times 1000$$

$$= \frac{1,400,000}{68,300,000} \times 1000 = 20.4 \text{ وفيات لكل } 1000 \text{ نسمة}$$

مثال:

معدل المواليد في الولايات المتحدة الأمريكية (عام 1993)

$$= \frac{\text{عدد المواليد عام 1993}}{\text{عدد السكان عام 1993}} \times 1000$$

$$= \frac{2,268,200}{257,900,000} \times 1000 = 9 \text{ وفيات لكل } 1000 \text{ نسمة}$$

3.4.3 معدل الزيادة الطبيعية في السكان

يعكس معدل الزيادة الطبيعية في السكان زيادة السكان الناتجة عن التغير في معدلات المواليد والوفيات، ولا يدخل في حسابها المهاجرين إلى الداخل أو الخارج، حيث يتم قياسها بطرح

معدل الوفيات من معدل المواليد فنحصل على معدل الزيادة السكانية.

مثال:

دولة لديها معدل مواليد مقداره 18 مولود لكل 1000 نسمة، ومعدل وفيات مقداره 14 لكل 1000 نسمة عن نفس السنة، فإن هذه الدولة سيكون لديها معدل زيادة طبيعية في السكان مقداره 4 نسمة لكل 1000 نسمة أو 0.4% من عدد السكان.

وترتبط معدلات الزيادة الطبيعية للسكان بمستويات التنمية الاقتصادية حيث وجدت بعض الدراسات معدلات عالية من الزيادة الطبيعية في السكان في كثير من دول أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية (دول نامية)، أما المعدلات المنخفضة للزيادة الطبيعية في السكان فقد وجدت في دول استراليا وأوروبا وشمال أمريكا.

4.4.3 العمر الوسطى The median age

يمكن استخدام مؤشر العمر الوسطى لمعرفة ما إذا كان أغلب سكان الدولة من الكبار أو من الصغار، ويتم حساب هذا المؤشر بترتيب سكان الدولة من حيث العمر ثم قسمتهم الى

قسمين، ويقع العمر الوسط بين القسمين حيث يفصل بين 50% من السكان ذوى العمر الأصغر، والـ 50% الأخرى من السكان ذوى العمر الأكبر.

مثال:

فى الولايات المتحدة الأمريكية وجد أن العمر الوسط يبلغ 33 عاماً، وهذا معناه أن 50% من السكان فى الولايات المتحدة أكبر من 33 سنة، وهو ما يعنى ارتفاع نسبة السكان القادرين على العمل.

5.4.3 معدل الاعالة Dependency Ratio

تمثل الفئة المعالة عدد السكان غير القادرين على العمل، والتي تتضمن فئة الأطفال، وفئة الشيوخ، أى السكان الذين تقل أعمارهم عن 15 سنة، والذين تزيد أعمارهم عن 65 سنة. أما الفئة العمرية التى تقع بين 15 سنة ، 65 سنة فهى الفئة القادرة على الانتاج والقادرة على اعالة الفئة المعالة من الأطفال والشيوخ وتسمى هذه الفئة قوة العمل Productive Population، وتحسب نسبة الاعالة كالتالى:

نسبة الاعالة

$$= \frac{\text{السكان تحت 15 سنة} + \text{السكان فوق 65 سنة}}{\text{السكان}} \div$$

بين 15، 65 سنة)

ونحصل من المعادلة السابقة على نسبة السكان الذين لا يشتركون في العملية الانتاجية الى قوة العمل فى المجتمع، وارتفاع هذه النسبة ليس فى صالح أى مجتمع على الاطلاق، أما انخفاضها فمعناه زيادة نسبية فى قوة العمل بالمجتمع، ويوضح الجدول رقم 2/3 التوزيع العمرى للسكان فى بعض دول العالم. والذى يتبين منه انخفاض نسبة الاعالة فى الدول المتقدمة عن نسبة الاعالة فى الدول النامية.

جدول 2/3

التوزيع العمري لسكان بعض دول العالم

نسبة الاعالة %	نسبة الفئة العمرية			السنة	الدولة
	أكبر من 64	64-15	صفر-14		
111	3	48	49	1990	أثيوبيا
91	3	53	45	1988	العراق
79.6	4	56	40	1990	هايتي
74.9	5	57	38	1989	تونس
57.8	6	64	30	1991	شيلي
54.4	16	65	19	1990	النرويج
52.1	14	66	20	1991	فرنسا
51.8	13	65	22	1990	الولايات المتحدة
48.3	12	67	21	1991	كندا
46.5	9	69	23	1989	كوبا
43.3	12	70	18	1990	اليابان

5.3 التركيب العمري والوظيفي للسكان

يقصد بالتركيب العمري للسكان تقسيم السكان حسب أعمارهم، كما يقصد بالتركيب الوظيفي للسكان تقسيم السكان إلى فئات حسب المجالات التي يعملون بها.

(أولاً) التركيب العمري للسكان

ينقسم المجتمع إلى ثلاث فئات رئيسية من حيث السن. الفئة الأولى والثانية تعتبر فئات غير منتجة أما الفئة الثالثة فتتمثل قوة العمل التي يملكها المجتمع.

(أ) فئة الأطفال:

وهي الفئة من السكان التي يقل أعمارها عن 15 سنة وهذه الفئة لا تشارك في العمليات الانتاجية¹ ولا تضيف هذه الفئة أي شيء للإنتاج في المجتمع لعدم قدرتهم الزهنية أو العضلية. كذلك فإن القوانين الدولية واتفاقيات التجارة أصبحت تحرم عمل الأطفال، ويصل الأمر إلى عدم السماح بمرور التجارة للسلع التي اشترك في أحد مراحل انتاجها اطفال اقل من 15 سنة.

¹ دورات عمل الأطفال، وقد تم اتخاذ عمل الأطفال وأسرهم في آخر مرحلة من مراحل العملية الانتاجية كدخول مصنع الخبز أو صناعة البسكويت التي تشارك فيها الأطفال في مرحلة أو سطوة.

(ب) فئة الشيوخ:

وهم كبار السن من الجنسين والذين تعدوا سن 65 سنة حيث لا يستطيعون العمل، فان هؤلاء قد أمضوا حياتهم في العمل، وفي هذا السن يتقاعدون. والسمة المشتركة في الفئتين الأولى والثانية أنهم فئات غير قادرة على الاشتراك في العمليات الانتاجية وتعتبر فئات معالة أى تستهلك فقط، بينما يقوم غيرهما (الفئة الثالثة) بالانتاج من أجلها. وكلما زادت نسبة (الفئتين الأولى والثانية) بالنسبة للتركيب السكاني فان ذلك معناه زيادة نسبة الفئات المعالة إقتصاديا، كما يعنى انخفاض نسبة القادرين على العمل (البالغين) بالنسبة الى عدد السكان.

(ج) فئة البالغين:

تتضمن فئة البالغين الفئة السكانية التى تقع أعمارها بين 15 سنة و 65 سنة وهى الفئة القادرة على العمل، وتمثل قوة العمل للمجتمع والتى يستطيع المجتمع الاعتماد عليها فى العمليات الانتاجية. وهم اللذين يقومون بإعالة الجزء الآخر من المجتمع، ويتم حساب قوة العمل فى أى مجتمع بطرح مجموع عدد الأطفال وكبار السن من العدد الكلى للسكان.

ويجدر الإشارة بان الدول المتقدمة بخفض فيها نسبة الفئتين المعاليتين الى اجمالى عدد السكان عن نسبة البالغين القادرين على العمل، ويعكس ذلك فان التركيب العمرى لمعظم

الدول النامية يتميز بزيادة نسبة الفئتين المعاليتين عن نسبة القادرين على العمل. كما يلاحظ اختلاف التركيب العمري للسكان في المناطق الصناعية عنه في المناطق الريفية، حيث ترتفع نسبة الاطفال في المناطق الريفية وتزيد نسبة البالغين الى عدد السكان في المناطق الصناعية. ومن خلال الاهتمام بالمؤشرات السكانية أن نصل الى بعض الحقائق، مثال اذا كان غالبية سكان دولة ما من صغار السن، فان هذه الدولة يطلق عليها صغيرة السن Younger، وبالعكس اذا كان معظم سكان هذه الدولة من متوسطى السن أو من الكبار فيطلق على هذه الدولة كبيرة السن Older ، ويحدد ذلك التغيرات فى معدلات المواليد والوفيات والهجرة سواء من الدولة أو اليها.

مثال:

دول صغيرة السن Younger

الدول صغيرة السن نجد فيها معظم السكان أو ما يقترب من نصف سكانها من فئة الأطفال حيث تتميز هذه الدول بالخصوبة المرتفعة حيث يرتفع فيها معدل المواليد مثل نيكارا جوا والتي يوجد بها 46% من السكان تقل أعمارهم عن 15 سنة، وكينيا التي يقل 49% من سكانها عن 15 سنة. ومعنى ذلك أن نصف شعوب مثل هذه الدول غير منتج، ويتطلب الاعالة من الفئات الأخرى.

مثال:

دول كبيرة السن Older

يعتبر السكان في الولايات المتحدة الأمريكية على العكس تماماً من حالة نيكاراغوا وكينيا، وذلك ليعنى أن السكان فى الولايات المتحدة يعيشون الى سن متأخر، ولكن السكان يصبحون أكبر سناً عندما يكون معدل الخصوبة (معدل المواليد) منخفضاً، مما يعنى أن المجتمع الأمريكى لديه نسبة صغيرة من السكان صغار السن.

ويعتبر معدل الوفيات من العوامل التى تؤثر فى التوزيع العمرى للسكان، ولكن لحسن الحظ فان معدلات الوفيات تنخفض على مستوى العالم كله كما سبق أن أوضحنا وذلك لزيادة الرعاية الصحية على مستوى العالم المتقدم والنامى.

ثانياً: التركيب الوظيفى للسكان

يقصد بالتركيب الوظيفى هيكل توزيع العمالة حسب الانشطة الاقتصادية.

1- النشاط الزراعى والاستخراجى .

2- النشاط الصناعى .

3- النشاط الخدمى .

وينوفف توزيع القوى العاملة على هذه الأنشطة على مدي التقدم الاقتصادي للدولة، فمارالت المجتمعات النامية تعتمد على النشاط الزراعي والاستخراجي حيث يتركز معظم السكان حول المناطق الزراعية والاستخراجية التي تجتذب غالبية القوى العاملة. أما الدول المتقدمة فان النشاط الصناعي والنشاط الخدمي يأخذان معظم قوة العمل من السكان في هذا المجال تبعاً لتقدم التكنولوجيا الحديثة.

6.3 العوامل التي تؤثر في النمو السكاني

ينحصر عدد المواليد كنمرد التقدم الاجتماعي والحضري. ونلاحظ هذا في البلاد التي حققت مستويات مرتفعة من تقدم الاجتماعي والاقتصادي قياساً بالدول التي تعاني من تخلف في هذا المجال والجدير بالذكر أن التقدم الاجتماعي والحضري يرتبطان بكثير من العوامل الاقتصادية والاجتماعية وسياسية، حيث يختلف المجتمع الذي يعتمد على النشاط الزراعي عن المجتمع الذي يعتمد على النشاط الصناعي من ناحية العادات والتقاليد والعقائد الاجتماعية والدينية.

وقد وجد أن العدد الأكبر من السكان يتركز في مجتمعات انزراعية التقليدية، حيث يزيد النسل في المناطق الريفية. أما المناطق المدنية والحضرية فإن تكاليف الحياة تكون كسرة بسبب، كما أنها تحتاج إلى قوة عمل متدربة وماهرة، وتعتمد على قوة العمل البسيطة مثل المناطق الريفية، لذلك فإن سكان المدن يهتمون بتربية وتعليم أولادهم لتوصيلهم إلى مستوى رفيع وهو ما يجعل زيادة النسل في المدينة ذات تكاليف كبيرة، حسب نهج الأسر بالكيف وليس بالكم في مجال زيادة النسل. لذلك نحن نلاحظ اتساع لعب دوراً كبيراً في تخصيص معدلات المواليد في الكثير من الدول الصناعية، والمجتمعات التي تعتمد على النشاط الصناعي. كذلك فإن التقدم في مجال العلوم الطبية جعل في

الامكان استخدام الكثير من وسائل تحديد النسل أو تنظيمه. مما أدى الى تخفيض كبير في معدلات المواليد، كذلك فقد وجد ان المجتمعات المتقدمة والمتحضرة ينخفض فيها معدل المواليد، اما المجتمعات المنخلفة والفقيرة فان عدد السكان فيها يزيد بمعدلات كبيرة، ومن الناحية الأخرى فان التقدم في مجال الرعاية الطبية والصحية قد أثر على معدلات الوفيات بالانخفاض وذلك سواء في الدول الغنية او الفقيرة حيث تم اكتشاف المضادات الحيوية، والأمصال لعلاج الكثير جداً من الأمراض التي تُعد من الأوبئة والتي تأتي على حياة غالبية سكان العالم، أما الآن فان معدلات الوفيات تنخفض الى الحد الأدنى، والذي أثر على ارتفاع متوسط الأعمار للسكان حتى وصل الى السبعينات في بعض البلاد المتقدمة وأقل قليلاً في المجتمعات الأخرى.

7.3 نظرية المراحل للتطور السكاني (كول وهوفر):

قام الاقتصاديان كول وهوفر بتقسيم مراحل النمو السكاني تبعاً للتغير في معدلات المواليد والوفيات للعالم منذ بداية الخليقة على الأرض الى أربعة مراحل رئيسية تعرف بمراحل كول وهوفر للسكان.

(أ) المرحلة البدائية (ما قبل الصناعة):

وهي المرحلة التي بدأت منذ بداية نزول آدم عليه السلام إلى الأرض، وحتى ما قبل الصناعة، وكانت تتميز بمعدلات مواليد مرتفعة ومعدلات وفيات مرتفعة أيضاً، كما تميزت هذه المرحلة بالنمو شديد البطء جداً للسكان، ولذلك فإن عدد سكان العالم كان مستقراً.

(ب) المرحلة الانتقالية:

في هذه المرحلة تحسنت أساليب الرعاية الصحية فانخفضت معدلات الوفيات تدريجياً وبطريقة سريعة بينما بقيت معدلات المواليد مرتفعة، وتميزت هذه المرحلة بنمو سريع في عدد السكان.

(ج) مرحلة النضوج:

تميزت هذه المرحلة في بدايتها بزيادة كبيرة في السكان عن المرحلة السابقة، وقد انخفض كل من معدلات المواليد والوفيات في هذه المرحلة والتي تميزت بالنضوج السكاني، ومعدلات نمو سكاني ضعيف.

(د) مرحلة الانكماش:

تكاد تصل بعض المجتمعات السكانية في هذه المرحلة الى حد الانخفاض في عدد السكان بسبب الانخفاض الشديد في معدل المواليد.

8.3 المشكلة السكانية وأبعادها وأثارها في الدول النامية

(أ) المشكلة السكانية

ان الكم البشرى (عدد السكان) في دولة معينة قد يكون مصدر قوتها الاقتصادية وقد يكون مصدراً لعرقلتها اقتصادياً، حيث تتطلب التنمية الاقتصادية استخدام وتوظيف كافة عناصر الانتاج، ولا يصلح ان تستغنى عن جزء من القوى العاملة لديها لأن ذلك قد يمثل مشكلة بطالة، كما أن اشتراك قوة العمل في العملية الانتاجية هو السبب الرئيسى فى استغلال الموارد الطبيعية وزيادة الانتاج، وتحقيق المزيد من النمو الاقتصادى والرفاهية الاقتصادية للمجتمع، لذلك فان المجتمع الذى يستغل قوة العمل بالكامل تكون الزيادة السكانية مرغوبة لديه كما فى الدول المتقدمة. أما اذا كان هذا الكم البشرى مجرد بشر خامل لا يؤثر فى محيطه، أو منخفض الجودة فانه لا يستطيع تحقيق أى زيادة فى الانتاج واشتراكه فى العملية الانتاجية غير مؤثر، وزيادة السكان فى المجتمعات المتخلفة تزيد من تخلفها

الاقتصادى، حيث توجد فئات مستهلكة أكثر من الفئات المنتجة،
وتصبح الزيادة السكانية فى هذه الدول غير مرغوب فيها.

(ب) أبعاد المشكلة السكانية

تعانى الدول الفقيرة المكتظة بالسكان من مشاكل كثيرة تتعلق كلها بالقضايا السكانية. حيث تأخذ معدلات الوفيات فى الدول النامية اتجاهاً تنازلياً، بينمابقى معدل المواليد ثابتاً ومرتفعاً، الأمر الذى أدى الى ارتفاع معدلات النمو السكاني فى هذه الدول الفقيرة والذى شكل فى نهاية الأمر ظاهرة الانفجار السكاني حيث تكمن المشكلة السكانية فى هذه المجتمعات من خلال زيادة عدد غير القادرين على العمل (الفئة المعالة) على الفئات القادرة على العمل (قوة العمل)، كما أن الفئات القادرة على العمل لا تعمل بالكامل حيث لاتستطيع هذه الدول توظيف كل القادرين على العمل، كما ان مستويات الدخل ضعيفة جداً والذى ينتج عنه مشكلة خطيرة وهى أن نسبة قليلة من السكان تقوم باعالة الجزء الأكبر من السكان فى هذه الدول.

كما ان اتباع الدول النامية الأساليب التقليدية فى النشاط الزراعى والنشاط الاستخراجى فرض الحاجة الدائمة والمستمرة الى حجم مناسب من قوة العمل، كما ان هذه الأنشطة ضعيفة الدخل مما يجعل عائد العمل فى هذه المجالات ضئيلاً، وقد يشجع ذلك على زيادة النسل للحصول على أجور اضافية لكل اسرة،

والذى يؤدى الى زيادة معدلات المواليد او استقرارها عند معدلات مرتفعة. وبالرغم من فقر هذه المجتمعات الا ان معدلات الوفيات تنخفض كما سبق وأن أشرنا بسبب زيادة الاهتمام بالرعاية الصحية واكتشاف الامصال الوقائية لمختلف الأوبئة التى كانت تتسبب فى هلاك السكان، حتى بالنسبة لهذا الأمر فان الأمم المتحدة تتدخل فى تعزيز الرعاية الصحية لأى مناطق فى العالم اذا ما ثبت خطورة الأمراض فيها وعدم قدرة الدولة المصابة على مقاومة هذه الأمراض.

ولاننسى أيضاً أن الثقافة الاجتماعية والعادات والتقاليد فى هذه المجتمعات تشجع على زيادة النسل وتقاوم تحديده أو تنظيمه ربما لأمر تخص العقائد الدينية. لذلك فان هناك تفاوت كبير بين معدلات المواليد والوفيات فى هذه الدول مما يجعل الدول النامية تنسم بزيادة عدد السكان.

(ج) آثار المشكلة السكانية

تتسبب الزيادة السكانية غير المرغوب فى وجود آثار سلبية أخرى غير مرغوب فيها أيضاً وتتضمن عدة مشكلات من بينها، مشكلة الفقر ، ومشكلة انخفاض الدخل، ونقص الغذاء، والامية، والبطالة، والهجرة الداخلية غير المرغوب فيها. وهناك علاقة تبادلية بين كل من الفقر والزيادة السكانية غير المرغوب فيها، خاصة فى الدول المكتظة بالسكان، والتي

تعانى من ندرة الأراضي الصالحة للاستغلال الزراعي، لذلك فإن فرص العمل تكون قليلة ومستويات الدخل منخفضة والذي يؤدي الى زيادة الفقر وتفشي البطالة، وانخفاض شديد في مستويات التغذية، وانتشار الأمراض، والذي يؤدي بدوره الى انخفاض انتاجية الأفراد، والذي من شأنه تخفيض مستويات الدخل القومية والفردية. وهكذا أى أن هناك حلقة مفرغة للفقر تدور فيها الدول الفقيرة المكتظة بالسكان.

كما ان كثير جداً من الدخل القومي يتم توجيهه لتوفير الاحتياجات الأساسية من خدمات اجتماعية، واسكان، وطعام، ومدارس، ومستشفيات ورعاية صحية لمواجهة الزيادة في عدد السكان، أى تخصيص جزء كبير من الموارد الاقتصادية (النادرة أصلاً) من رأس مال وقوة عمل لتوفير هذه الاحتياجات، والذي يعنى حرمان قطاعات الانتاج من هذه الاستثمارات، والذي يؤدي الى انخفاض الانتاج بمقدار كمية الموارد الاقتصادية التى تم توجيهها لسد الحاجات الأساسية للزيادة السكانية مما يعنى انخفاض الدخل وزيادة الاحساس بالفقر وانخفاض مستوى المعيشة للدولة التى تعانى من هذه المشاكل.

والجدير بالذكر أن الكثير من سكان العالم يعانون من مشكلة الجوع، بينما يتمتع الآخر بالوفرة فى الطعام، ويؤدي نقص الطعام الى حياة انسانية متدنية، كما يترتب عليه نقص التغذية آثار اجتماعية واقتصادية خطيرة مثل انخفاض القدرة

الجسمية والعقلية للأفراد وبالتالي انخفاض قدرتهم على المشاركة في الانتاج، والذي يؤدي بدوره الى انخفاض الدخل.

وتعد مشكلة الأمية أحد المشاكل الناتجة عن الزيادة السكانية حيث لا تستطيع امكانيات الدول التي تعاني مشكلة الزيادة السكانية من توفير خدمات التعليم الأساسي للأعداد المتزايدة من السكان، حيث يتطلب توفير استثمارات متزايدة باستمرار، والذي يؤدي بدوره الى زيادة عدد التلاميذ في الفصول، ويألى هذه على جودة العملية التعليمية، كما أن مستويات الدخول المتدنية في بعض المناطق الريفية تشجع الكثير من أولياء الأمور على تسريب أولادهم من التعليم والذي يؤدي بدوره الى زيادة نسبة الأمية، ولحل مثل هذه المشكلة يتم توجيه المزيد من الاستثمارات ل مجال التعليم ربما بمعدلات تفوق معدلات النمو في السكان .

حيث تتضح مشكلة الامية في المناطق الزراعية، حيث يستعين معظم السكان في هذه المناطق بأبنائهم في العمل الزراعى، والذي يترتب على تسريبهم من التعليم، ويترتب على زيادة معدلات الأمية وهو أيضاً يؤثر في جودة العنصر البشري على مستوى الدولة، حيث لا تستطيع العمالة غير المتعلمة الا العمل في بعض الاعمال ذات الانتاجية المنخفضة. مما يعنى ان زيادة الموارد الموجهة لتوفير خدمات التعليم (خدمات اساسية) سوف يحرم القطاعات الانتاجية من هذه الاستثمارات، وهو

مايؤدى الى خفض فى الانتاج وخفض معدلات التشغيل وخفض
فى مستوى الدخول مرة أخرى.

كما يترتب على الزيادة السكانية غير المرغوب فيها،
والتي تتم بمعدلات تفوق معدلات النمو الاقتصادى، الى وجود
فئات عمرية من السكان لا تستطيع العمل (فئات معالة) تتطلب
هذه الفئات احتياجات كثيرة أساسية، ويتم توجيه جزء كبير من
الموارد الاقتصادية لتلبية هذه الاحتياجات مما يحرم القطاعات
الانتاجية من هذه الموارد، والذي يؤدى الى نقص فى الانتاج
وانخفاض مستوى التشغيل وزيادة فى عدد العمال المتعطلين عن
العمل.

كما ان هذه الفئة عندما تدخل قوة العمل يكون عددها أكبر
من الفرص التشغيلية الموجودة والذي يؤدى الى زيادة عدد
المتعطلين عن العمل وزيادة نسبة البطالة فى المجتمع. مما يعنى
وجود مشاكل أخرى تتسبب فى عدم الاستقرار.

وتمثل الهجرة من الريف الى المدينة فى الدول النامية
هجرة غير مرغوب فيها، وهى تحدث بسبب تدهور الأحوال
المعيشية فى المناطق الريفية والنامية نظراً لعدم وصول التنمية
الاقتصادية اليها، مما يجعل السكان يهجرون هذه المناطق
ويتوجهون الى المدينة، وغالباً ما يسكنون بيوتاً فى مناطق شعبية
فقيرة أو فى مناطق عشوائية محرومة من الخدمات، أو تنخفض
فيها مستويات الخدمات المختلفة. ولا يستطيع المهاجرون من هذه

المناطق الى المدينة التخلص من عاداتهم القديمة، حيث يعيشون في المدينة بطريقة معيشتهم في المناطق التي نزحوا منها، ولا يستطيعون التكيف بسهولة مع أهل المدينة.

9.3 الاستثمار في الموارد البشرية

بدأ الاهتمام بالموارد البشرية بداية من عام 1960 حيث ظهرت بعض الكتابات في مجالات الصحة والتعليم والتي عرفت بعد ذلك باقتصاديات الموارد البشرية حيث اهتمت هذه الكتابات بالعنصر البشري كرأس مال بشري شأنه في ذلك شأن رأس المال المادي، حيث لوحظ زيادة معدلات الانتاج في الدول المتقدمة أسرع كثيراً من معدل زيادة عوامل الانتاج الأخرى، ويرجع السبب في ذلك الى وجود عوامل غير منظورة مصدرها الوحيد هو التحسن في كيفية استغلال عوامل الانتاج المادية، ويرجع الفضل في ذلك للعنصر البشري من ذوى الجودة العالية، ويبرز ذلك الأهمية الكبيرة للاستثمار في التعليم والتدريب لما له من أثر في زيادة الانتاجية وتحسين استغلال العوامل المادية الأخرى. كما أن هناك دور هام تلعبه الموارد البشرية ذات المعرفة والخبرة، والتي تستطيع إدارة وتطوير ومتابعة كل تقدم علمي وتكنولوجي في زيادة الانتاج. كما أن العنصر البشري كان أساس كل اختراع علمي، أو تقدم تكنولوجي حدث في جميع أنحاء

العالم. ويتميز العنصر البشرى بان التطوير فيه وتحسينه يتم بمعدلات أسرع من أى معدلات فى تحسين أو تطوير عناصر الانتاج الأخرى. ويتطلب الأمر قبل التخطيط للاستثمار فى الوارد البشرية حل المشكلات المرتبطة بالسكان وعلى وجه التحديد المشاكل المتصلة بالقوى البشرية ويتم ذلك كما يلى:

1- تشخيص وتحديد النقص فى الخبرات الأساسية فى القطاعات المختلفة.

2- تحديد القطاعات التى تعاني من فائض فى القوة البشرية وتحليل أسبابه

3- وضع أهداف محددة للاستثمارات اللازمة.

10.3 مجالات الاهتمام بالموارد البشرية

(أ) الاهتمام بالاستثمارات فى مجال الخدمات الصحية.

كلما ارتفع مستوى الرعاية الصحية كلما أمكن زيادة انتاج العامل خلال يوم العمل. حيث يستطيع العامل الانتاج طوال ساعات العمل اذا كان يتمتع بصحة جيدة، أما العامل الذى يعاني من مشاكل صحية لن يستطيع اكمال يوم العمل، أو لن يستطيع انجاز المطلوب منه فى الوقت المناسب وبالكيفية المناسبة.

وتعاني الدول النامية والفقيرة من انتشار الكثير مـ

الأمراض المتوطنة حيث يعاني معظم سكانها من نقص كبير فـ

الرعاية الصحية، مما يجعل انتاجية العامل منخفضة، وهو ما يؤدي بالتالى الى انخفاض مستويات الدخول فى هذه الدول، وكذلك انخفاض نصيب الفرد من الدخل المحلى، وفى هذا الصدد فان ثمة اتفاقيات دولية وبرامج صحية تتبع المنظمات العالمية تسعى الى محاربة المرض فى الدول الفقيرة. لذلك يتم تخصيص مبالغ كبيرة لتوفير الأمصال الوقائية والأدوية لعلاج ومحاربة الأمراض التى تسبب الضعف العام والتراخي والتى يترتب عليها نقص القدرات الانتاجية للسكان. كما أن توفير الأمصال لتحصين الاطفال ضد كثير من الأمراض، يجعل الطفل ينشأ نشأة صحية سليمة تبعده عن شبح الإصابة بهذه الأمراض فى المستقبل، وخاصة الأوبئة، مما يجعل هناك فرصة للحصول على قوة بشرية ذات جودة مرتفعة تسهم فى العملية الانتاجية وتعمل على زيادة معدلات النمو الاقتصادى.

(ب) الاهتمام بالاستثمارات فى مجال التعليم والتدريب

اهتم العالم بالاستثمار فى مجالى التعليم والتدريب لما لهما من تأثير عظيم فى رفع مستوى جودة وقدرة العنصر البشرى على الانتاج، حيث يمثل العنصر البشرى أهم عنصر من عناصر الانتاج وبدونه فانه لا يوجد انتاج، كما ان الانفاق على التعليم يعود على المجتمع بفوائد كثيرة منها ظهور الابتكارات والاختراعات والتطوير المستمر لوسائل الانتاج، والذى من شأنه

تحقيق زيادة كبيرة جداً في انتاجية العنصر البشرى، وزيادة كبيرة أيضاً في انتاجية عوامل الانتاج الأخرى. والذي يؤدي في النهاية الى زيادة رفاهية أفراد المجتمع.

(ج) تشجيع هجرة الافراد الى الأماكن ذات الوفرة فى الفرص الوظيفية

تهتم بعض الدول بتشجيع هجرة الأفراد الى المناطق التي كانت مهجورة من التقدم والتطور، والتي بدأت أيدى التنمية فى الوصول اليها، مثل المدن الصناعية أو الزراعية الجديدة، والتي يتاح من خلالها فرص كثيرة جداً للعمل فى الكثير من المجالات المختلفة، لذلك يتم تهيئة هذه الأماكن الجديدة بكل عناصر الجذب السكانى من خدمات أساسية، وترفيهية، ومساكن ملائمة وخلافة، وقد يصل الأمر الى دفع رواتب كبيرة لتحفيز العمال على العمل فى هذه المناطق، وقد تقدم الدولة الكثير من الحوافز الانتاجية للمنتجين الذين يقبلون على الاستثمار فى المناطق المستهدفة، مثال المدن الصناعية الجديدة فى مصر، ومثال مشروع توشكا.

تذكر

- أن الموارد البشرية هى أحد أهم العناصر المؤثرة فى التنمية و الاقتصادية، وأن دورها يزداد بزيادة جودتها، وليس بزيادة العدد.

- أن التوزيع الجغرافي للسكان يتأثر بالعديد من العوامل منها العوامل الطبيعية، والاقتصادية والسياسية والاجتماعية.
- يتركز سكان العالم في خمسة مناطق جغرافية رئيسية في العالم، ثلاثة من هذه المناطق تقع في قارة آسيا أكثرهم كثافة شرق الصين واليابان وتايوان وكوريا الجنوبية، أما المنطقة الثانية من حيث الكثافة فهي تشمل دولة الهند والدول المجاورة لها مثل بنجلاديش، وباكستان، وسريلانكا، أما المنطقة الثالثة فهي تقع جنوب قارة آسيا وتشمل اندونيسيا وفيتنام والفلبين وسنغافورة. وهذه المناطق الثلاثة في قارة آسيا يقطنها أكثر من نصف سكان العالم.
- وصل عدد سكان العالم أكثر من 6 بليون نسمة عام 2000 مقابل 2 بليون نسمة تقريبا عام 1920، وهو ما يعنى تضاعف عدد سكان العالم مرتين خلال ثمانين عام.
- تعرف الكثافة السكانية بأنها قياس لعدد السكان الموجودين في الوحدة المربعة من مساحة الأرض التي يعيشون عليها.
- يقاس مؤشر الكثافة الفسيولوجية بقسمة عدد السكان في دولة ما على مساحة الأراضي الزراعية في هذه الدولة، أما مؤشر الكثافة الزراعية فنحصل عليه بقسمة عدد

المشتغلين بالنشاط الزراعى فى دولة ما على مساحة
الأراضى الزراعية.

- يتم التعبير عن خصوبة سكان أى دولة بعدد المواليد فيها
وبمعدل المواليد فى هذه الدولة
- يعبر مؤشر الوفيات عن معدل الوفيات، ويتم حسابه
بنفس الطريقة التى تم بها حساب معدل المواليد.
- يعكس معدل الزيادة الطبيعية فى السكان زيادة السكان
الناجمة عن التغير فى معدلات المواليد والوفيات،
ولا يدخل فى حسابها المهاجرين الى الداخل أو الخارج.
- يقع العمر الوسط بين القسمين حيث يفصل بين 50% من
السكان ذوى العمر الأصغر، والـ 50% الأخرى من
السكان ذوى العمر الأكبر.
- تمثل الفئة المعالة عدد السكان غير القادرين على
العمل، والتى تتضمن فئة الأطفال، وفئة الشيوخ، أى
السكان الذين تقل أعمارهم عن 15 سنة، والذين تزيد
أعمارهم عن 65 سنة.
- تسمى الفئة العمرية التى تقع بين 15 سنة ، 65 سنة،
والتي تكون قادرة على الانتاج وقادرة على اعالة الفئة
المعالة من الأطفال والشيوخ (قوة العمل Productive
(Population).

- تتميز الدول صغيرة السن بزيادة عدد السكان تحت 15 عام، وتصل نسبة هذه الفئة في بعض البلدان حوالى 46% من عدد السكان.
 - يقصد بالتركيب الوظيفى هيكل توزيع العمالة حسب الأنشطة الاقتصادية.
 - ان التقدم الاجتماعى والحضارى يرتبطان بكثير من العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.
 - ان الكم البشرى (عدد السكان) فى دولة معينة قد يكون مصدر قوتها الاقتصادية وقد يكون مصدراً لعرقلتها اقتصاديا، حيث تتطلب التنمية الاقتصادية استخدام وتوظيف كافة عناصر الانتاج.
 - تعاني الدول الفقيرة المكتظة بالسكان من مشاكل كثيرة تتعلق كلها بالتضاييا السكانية.
 - أن الثقافة الاجتماعية والعادات والتقاليد فى بعض المجتمعات الدامية تُشجع على زيادة النسل وتقاوم تحديده أو تنظيمه ربما لأمر تخص العقائد الدينية.
 - تتسبب الزيادة السكانية غير المرغوب فيها فى عدة مشكلات من بينها، مشكلة الفقر ، ومشكلة انخفاض الدخل، ونقص الغذاء، والأمية، والبطالة، والهجرة الداخلية غير المرغوب فيها.
-

- هناك علاقة تبادلية بين كل من الفقر والزيادة السكانية غير المرغوب فيها، خاصة في الدول المكتظة بالسكان، والتي تعاني من ندرة الأراضي الصالحة للاستغلال الزراعي، لذلك فإن فرص العمل تكون قليلة ومستويات الدخل منخفضة والذي يؤدي الى زيادة الفقر وتفشي البطالة، وانخفاض شديد في مستويات التغذية، وانتشار الأمراض، والذي يؤدي بدوره الى انخفاض انتاجية الأفراد، والذي من شأنه تخفيض مستويات الدخل القومية والفردية.

أسئلة للمناقشة

1. اذكر العوامل التي تؤثر في التوزيع الجغرافي للسكان؟
2. تحدث باختصار عن تطور السكان في العالم؟
3. تكلم عن العلاقة بين الانسان والأرض التي يعيش عليها من خلال المؤشرات السكانية الآتية:
 - الكثافة السكانية
 - الكثافة الفسيولوجية
 - الكثافة الزراعية

4. كيف يتم حساب معدل الخصوبة، ومعدل الوفيات؟
وكيف يمكن استخدامهما في استنتاج معدل الزيادة
الطبيعية في السكان؟

5. عما تشير المصطلحات السكانية التالية:

- العمر الوسط

- الدولة كبيرة السن

- الدولة كبيرة السن

6. تكلم بالتفصيل عن التركيب العمري والوظيفي
للسكان؟

7. ما هي العوامل التي تؤثر في النمو السكاني؟

8. اشرح نظرية المراحل (كول وهوفر) للتطور
السكاني؟

9. أكتب مقالاً في المشكلة السكانية وأبعادها وآثارها
على الدول النامية؟

10. أكتب مقالاً عن المجالات المختلفة للاهتمام
بالموارد البشرية؟

مراجع الجزء الأول

المراجع العربية:

- أبوبكر متولى، 1987، مبادئ النظرية الاقتصادية، مكتبة عين شمس.
- أحمد جامع، 1986، النظرية الاقتصادية: التحليل الاقتصادى الجزئى، الجزء الأول، دار النهضة العربية.
- أحمد محمد مندور، وأحمد رمضان نعمة الله، 1996، المشكلات الاقتصادية للموارد والبيئة، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية.
- حمدي زهران، 1982، أصول الاقتصاد: التحليل الجزئى، الجزء الأول، القاهرة.
- سمير مكارى، 1983، الموارد الاقتصادية، القاهرة.
- سمير مكارى، 1990، الكفاءة الاقتصادية: دراسة تحليلية للموارد الاقتصادية، القاهرة.
- سهير محمود معتوق، 2005، التحليل الاقتصادى، مكتبة عين شمس.
- عادل هندی، وناصر العولقى، 1986، الموارد الاقتصادية، مكتبة عين شمس.
- عبدالله الصعيدى، 2002، النمو الاقتصادى والتوازن البيئى، دار النهضة العربية.

- ماجد بن عبدالله المنيف، 1997، مبادئ الاقتصاد: التحليل الجزئى، جامعة الملك سعود.
- محمد سلطان أبو على، وهناء خير الدين، 1972، الأسعار وتخصيص الموارد، دار الجامعات المصرية، القاهرة.
- محمد عبدالعزيز عجمية، ومحمد على الليثى، 2004، التنمية الاقتصادية، الدار الاجتماعية، الإسكندرية.
- محمد على الليثى، ومحمدى فوزى أبو السعود، 2000، مقدمة فى الاقتصاد الجزئى، الدار الجامعية، الإسكندرية.
- محمد محروس اسماعيل، وأحمد رمضان نعمة الله، 1997، مبادئ علم الاقتصاد، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية.
- محمد محمد عريشة، 2000، ادارة الموارد البشرية، الجزء الأول.

المراجع الأجنبية:

- Barbier, E. B., 1989, **Economics, Natural Resources Scarcity and development: Conventional and Alternative Views**, London, Earth Scans.
 - Blundeu, J. 1985, **Mineral Resources and their Management**, Harlow, Longman.
 - Case, K. E., and Fair, R. C., 1999, **Principles of Economics**, International Edition, Hall International.
 - Hegazi, H. M., 2001, **Economic Resources and development**, Dar Al-Nahda Al-Arabia, Cairo.
 - Meier, G. M. and Rouch, J. E., 2000, **Leding Issues in Economic Development**, Oxford University Press.
 - Parkin, M., 1996, **Microeconomics**, Addison-Wesley Publishing Company.
 - Pindyck, R. S. and Rubinfeld, D. L., 2001, **Microeconomics**, Fifth Edition, Hall International.
 - Samuelson, P. A. and Nordhous, W. D., 2001, **Economics**, Seventeenth Edition, McGraw-Hill Irwin.
 - Zimmerman, E. W., 1951, **World Resources and Industries**, New York, Harper and Row.
-

فهرس الموضوعات

٣	فصل تمهيدى (المشكلة الاقتصادية)
٧	مشكلة الاختيار
١٥	أسئلة للمناقشة
١٧	الفصل الأول الموارد الاقتصادية
١٨	خصائص الموارد الاقتصادية
٢٠	أنواع الموارد الاقتصادية
٢٣	التقسيمات المختلفة للموارد الاقتصادية
٢٦	أسئلة للمناقشة
٢٧	الفصل الثانى (الموارد الطبيعية)
٢٩	الأراضى الزراعية
٣٢	الموارد الاستخراجية
٣٧	أسئلة للمناقشة
٣٨	الفصل الثالث (الموارد البشرية)
٣٨	العوامل التى تؤثر فى التوزيع السكانى جغرافياً
٤١	نمو السكان فى العالم
٤٥	المؤشرات السكانية
٥٤	التركيب العمرى والوظيفى للسكان
٥٩	العوامل التى تؤثر فى النمو السكانى
٦٢	المشكلة السكانية وأبعادها وأثارها فى الدول النامية
